الأمم المتحدة S/2024/426

مجلس الأمن

Distr.: General
3 June 2024
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمّن هذا التقرير، المقدَّم عملاً بالفقرة 14 من قراري مجلس الأمن 2705 (2023) و 2710 (2023)، معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (بعثة الأمم المتحدة) تغطي التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية التي حدَّدها الاستعراض الاستراتيجي وعن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الفترة من 25 كانون الثاني/يناير إلى 23 أيار/مايو 2024.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - كانت عملية مراجعة الدستور محور تركيز رئيسياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 12 شباط/فبراير، شرع البرلمان الفيدرالي في جلسةٍ مشتركة لمجلسي الشعب والشيوخ في إجراء مداولات بشأن التغييرات المقترح إدخالها على الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفيدرالية، المتعلقة بما يلي: طبيعة الدولة؛ والحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين؛ والأراضي والممتلكات وشؤون البيئة؛ وتمثيل الشعب الصومالي، بما يشمل الانتخابات. وكانت بعض التغييرات المدرجة تجسيداً لمخرجات الاجتماع الذي عقده المجلس الاستشاري الوطني في 27 أيار/مايو 2023 بين حكومة الصومال الفيدرالية ورؤساء الولايات الأعضاء في الفيدرالية، باستثناء بونتلاند. وفي 30 آذار/مارس، صوّت البرلمان في جلسةٍ مشتركة بالموافقة على التغييرات المقترحة. وأيّد التعديلات 212 من أصل 275 عضواً في مجلس الشعب و 42 من أصل 54 عضواً في مجلس الشيوخ. وفي 31 آذار/مارس، وقّع رئيس الصومال، حسن شيخ محمود، على التعديلات المذكورة لتدخل حيزَ النفاذ، ثم بدأ البرلمان عطلته بعد ذلك.

3 - وعارض عددٌ من أعضاء المعارضة، بمن فيهم الرئيسان السابقان شيخ شريف شيخ أحمد ومحمد عبد الله محمد "فرماجو"، إدخالَ تغييرات جوهرية على الدستور المؤقت وقاطعوا التصويت الذي أجراه

الرجاء إعادة استعمال الورق

البرلمان. وفي 23 آذار/مارس، أصدر أعضاء المعارضة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه أنهم لن يقبلوا عملية مراجعة الدستور. وأعلن الرئيسان السابقان إنشاء لجنةٍ تحضيرية مكلفة بتنظيم مؤتمر تشاوري كبير لمناقشة "الوضع الحرج" و "العواقب الوخيمة" فيما يتعلق بوحدة البلد وكيانه كدولة.

4 - ورداً على اعتماد البرلمان التعديلاتِ الدستورية، أعلنت حكومة بونتلاند في 31 آذار/مارس أنها "تسحب اعترافَها بمؤسسات الحكومة الفيدرالية وثقتَها فيها إلى أن يجري التفاوض على إطارٍ دستوري شامل يوافق عليه الشعب الصومالي الذي تشكّل بونتلاند جزءا منه". وكرَّرت الحكومة في بيانها الإعراب عن رغبة بونتلاند في مواصلة العمل مع جميع الأطراف التي تعترف بالدستور المؤقت وتلتزم به، وفي ممارسة سلطاتها كدولة مستقلة إلى حين الانتهاء من وضع دستور فيدرالي تصدّق عليه بونتلاند ويتم إقراره بموجب استفتاء شعبي. ودعت حكومةُ الصومال الفيدرالية بونتلاند إلى العودة إلى المجلس الاستشاري الوطني وأكدت أن الباب سيظل مفتوحاً لإدخال مزيد من التعديلات على الدستور المؤقت إلى حين إجراء استفتاء بشأنه.

5 - وفي 24 نيسان/أبريل، أصدر الرئيس محمود بياناً حثّ فيه الولايات الأعضاء في الفيدرالية على الامتناع عن تسييس القضايا ذات الأهمية الوطنية مثل قضايا الوحدة والاستقلال والتضامن. وكرر مرةً أخرى أن إدارته تبذل الجهود من أجل تحسين علاقات العمل مع جميع الولايات الأعضاء في الفيدرالية، وأعرب مجدداً عن التزامه بتوطيد علاقات التعاون مع بونتلاند. كما أكد من جديد التزامَ حكومته بعدم تسييس المسائل الاقتصادية وقضايا التنمية والشواغل الإنسانية وبتعزيز الأدوار والحقوق الممنوحة لحكومات الولايات بموجب الدستور. وفي الفترة من 14 إلى 17 أيار/مايو، عقد الرئيس محمود اجتماعاً للمجلس الاستشاري الوطني في مقديشو، حضره رؤساء جوبالاند وغالمودوغ وهيرشبيلي والجنوب الغربي وكذلك رئيس الوزراء ونائبه وحاكم بنادر. ولم يشارك رئيس بونتلاند في ذلك الاجتماع. وفي بيانٍ صدر عن الاجتماع، شدّد المجلس الاستشاري الوطني على ضرورة الإسراع بإجراء التعديلات الدستورية لتيسير إجراء انتخابات على أساس مبدأ "صوت واحد لشخص واحد'' ووافق على الحفاظ على الأمن، وتكثيف عمليات التصدي لحركة الشباب، ودَعْم الحكومة الفيدرالية في تحمّل المسؤوليات الأمنية بعد انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي). وأكد المجلس الاستشاري الوطني أيضاً الحاجة إلى تيسير عمليات الإغاثة في المناطق المتضررة من الفيضانات وإلى التصدي للمسائل المتعلقة بتغير المناخ.

6 - وفي 7 نيسان/أبريل، أجرى رئيس الوزراء، حمزة عبدي بري، تعديلاً وزارياً. فعُيّن أحمد معلم فقي، وزير الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة السابق في الحكومة الفيدرالية، وزيراً فيدرالياً جديداً للشؤون الخارجية والتعاون الدولي. وعُيّن علي يوسف علي "حوش" وزيراً فيدرالياً للداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة، في حين اختير عضوُ مجلس الشيوخ عبد الله شيخ إسماعيل "فرتاج" وزيراً فيدرالياً للأمن الداخلي. كما شمل التعديلُ الوزاري تعيين عبد الله بطان وَرْسَمي وزيراً فيدرالياً للكهرباء والمياه، ومحمد آدم مُعلم علي وزيراً فيدرالياً للاتصالات والتكنولوجيا، وأحمد عمر محمد وزيراً فيدرالياً للدولة لشؤون البيئة والتغير المناخي.

7 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، جرى تنصيب سعيد عبد الله دني رئيساً لبونتلاند للمرة الثانية على التوالي، بعد فوزه في انتخابات غير مباشرة بولايةٍ رئاسية مدتها خمس سنوات. وقد حضر الرئيسُ حسن شيخ محمود مراسم التنصيب، وكذلك رؤساء الولايات الأعضاء في الفيدرالية باستثناء رئيس ولاية جوبالاند في الصومال، شيخ أحمد محمد إسلام "مادوبي".

8 - وفي 9 آذار/مارس، وبعد موافقة مجلسي برلمان "صوماليلاند" وورود إيضاحٍ قانوني من محكمة "صوماليلاند" العليا، وقّع رئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عبدي، على قانون تنظيم الرابطات والأحزاب السياسية بصيغته المعدَّلة وعلى قانون الانتخابات وتسجيل الناخبين. وفي 20 نيسان/أبريل، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية أن الانتخابات في "صوماليلاند" المؤجل إجراؤها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ستُعقد في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

9 - وفي 13 و 14 آذار/مارس، أدت التوترات المرتبطة بالتنازع على السلطة إلى وقوع اشتباكاتٍ مسلحة في بلدوين، بولاية هيرشبيلي، بين قوات موالية لـ "ولاية هيران" المعلَنة ذاتياً وقوات ولاية هيرشبيلي. وأفادت التقارير بمقتل أربعة أشخاص قبل أن يتوسَّط شيوخ عشيرة حوادلة بين الجانبين لوقف الأعمال العدائية. وفي 15 نيسان/أبريل، دعا شيوخ العشيرة إلى عقد مؤتمر عاجل للسياسيين المنتمين إلى حوادلة في مقاطعة بلدوين بغية معالجة الشواغل والقضايا الأمنية الناشئة عن وجود إدارتين متنافستين في منطقة هيران. ومنذ ذلك الحين، توافد على بلدوين مسؤولون من حكومة الصومال الفيدرالية لبدء التواصل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

10 - واستمرت التوترات القائمة بين الصومال وإثيوبيا عقب الإعلان في 1 كانون الثاني/يناير عن توقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع "صوماليلاند".

11 - ففي 3 نيسان/أبريل، اجتمع وفدٌ من ولاية بونتلاند مع وزير الدولة الإثيوبي للشؤون الخارجية لمناقشة سبل تعزيز التجارة بين الجانبين. وفي اليوم التالي، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الصومالية بياناً أعلنت فيه أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بتوجيه أمرٍ لسفير إثيوبيا في الصومال بمغادرة البلد، قضى أيضا بإغلاق قنصليتي إثيوبيا في غاروي وهرجيسا. وفي 19 نيسان/أبريل، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الصومالية بياناً أشارت فيه إلى أن الحوار مع إثيوبيا سيظل أمراً غير قابل للتحقق ما لم تقُم إثيوبيا بفسخ مذكرة التفاهم غير القانونية التي أبرمتها مع "صوماليلاند" وما لم تحترم وحدةَ الصومال وسيادته ومبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

12 - وفي 5 أيار/مايو، بعث وزيرُ الشؤون الخارجية والتعاون الدولي برسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها رسمياً إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وذلك بعد استعراضٍ للأولويات الاستراتيجية لحكومة الصومال، ويفيد فيها بأن الحكومةَ لن تطلب مرة أخرى تمديد الولاية المنصوص عليها في القرار 2705 (2023). وطلب الوزيرُ في رسالته أيضاً الإسراع بإتمام الإجراءات اللازمة لإنهاء البعثة بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي 9 أيار/مايو، ذكر وزيرُ الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في رسالةٍ لاحقة أن الحكومة على أهبة الاستعداد للاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التحضير للعملية الانتقالية المعقّدة ضمن الإطار الزمني المناسب. وأعربت السلطاتُ عن دعمها لمساهمات بعثة الأمم المتحدة وطلبت إنشاءَ فريق تقني مشترك يُكلّف بتحديد أفضل الطرائق والأطُر الزمنية التي ينبغي اعتمادها للعملية الانتقالية. وأكّدت السلطاتُ في الرسالة كذلك أن القصد هو أن يُنجز الهدف المتمثل في إتمام عملية انتقالية سلسة باتباع نهجٍ يقسمها إلى مراحل منفصلة، كما كرَّرت طلبها بدء التخطيط في أقرب وقت يراه المجلس مناسباً.

باء - التطورات الأمنية

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّل ما مجموعه 166 هجوماً بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مما أدى إلى وقوع 300 إصابة. واستُخدمت في هذه الهجمات ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات. واستُخدم في مقديشو جهازٌ واحد من الأجهزة المتفجرة المحمولة اليدوية الصنع، ولم يسفر هذا الهجوم عن وقوع أي إصابات.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت في مقديشو ثلاث هجمات بالصواريخ أعلنت حركةُ الشباب مسؤوليتها عنها جميعاً. ففي 10 آذار/مارس، أُطلق صاروخان من عيار 107 ملم من ضواحي مقديشو باتجاه فيلا الصومال (القصر الرئاسي). وقد سقط الصاروخان في مناطق سكنية، مما أسفر عن إصابة أحد المدنيين. وفي 8 نيسان/أبريل، أُطلقت خمسة صواريخ من عيار 107 ملم من مقاطعة دايناييل، سقطت في مناطق سكنية في مقاطعتي ورتا نبدا وهولوداغ. وفي 4 أيار/مايو، أُطلقت أربعة صواريخ.

15 - وفي 14 آذار/مارس، شنت حركة الشباب هجوماً مُركباً على فندق سيل في مقديشو، استَخدمت فيه مركبتين يحمل كلٌّ منهما جهازاً متفجراً يدوي الصنع. وأسفر الحادث عن مقتل 4 أفراد وإصابة 30 آخرين. وخارج مقديشو، قامت حركة الشباب في 6 نيسان/أبريل بتنفيذ هجوم مُركب على بلدة بلعد في منطقة شبيلي الوسطى استَخدمت فيه مركبةً تحمل جهازاً متفجراً يدوي الصنع فجرته في محطة الوقود بالبلدة، مما أدى إلى مقتل جندي من الجيش الوطني الصومالي وإصابة عددٍ من المدنيين وإلحاق أضرار شديدة بالمستشفى المحلي.

16 - وأفادت السلطاتُ الصومالية بأن عملياتٍ للتصدي لحركة الشباب نُفذت في ولايات غالمودوغ وهيرشبيلي وجوبالاند والجنوب الغربي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - التطورات الاقتصادية

17 - تظل تعبئة الإيرادات المحلية أولويةً رئيسية للحكومة الفيدرالية في مساعاها إلى تنفيذ برنامجها السياساتي المنصوص عليه في رؤيةِ مئوية الصومال التي وضعتها لعام 2060. وفي عام 2023، زادت الحكومةُ حصة الإيرادات المحلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,8 في المائة بعد أن كانت لا تزيد على 2,5 في المائة في عام 2022، وكانت هذه الزيادة ناجمةً في أغلبها عن ارتفاع الرسوم الجمركية التي أدت إلى فائض مالي صغير. وفي عام 2024، يُتوقع أن يستمر ارتفاع الإيرادات المحلية. ومن المتوقع أيضاً أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 3,7 في المائة في عام 2024، مدفوعاً بالتحسّن المستمر في الإنتاج الزراعي والاستثمار في قطاع الزراعة. ولا تزال تدفقات التحويلات المالية الداخلة تتزايد، وهو ما يحسّن القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات ويشجّع الاستهلاكَ الخاص ومن ثم يعزّز توقعات النمو.

18 - وساهم اعتدالُ معدلات التضخم العالمية وتحسّن الإنتاج المحلي من الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية في خفض معدل التضخم في الصومال، إذ يُتوقع أن يتراجع إلى 4,8 في المائة في عام 2024. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض التضخُم في أسعار الغذاء انخفاضاً كبيراً مقارنةً بعام 2023.

ثالثا - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الدعم المقدّم للعمليات السياسية

19 - في 5 و 6 شباط/فبراير، اشتركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة ووزارة العدل والشؤون الدستورية ومكتب رئيس وزراء حكومة الصومال الفيدرالية، في تنظيم مناقشات عُقدت بدعمٍ من الصندوق المشترك للصومال من أجل تقييم التقدّم المحرز في جهود بناء الدولة وعملية مراجعة الدستور ودعم الشركاء الدوليين للبرامج السياسية الشاملة للجميع.

20 - وفي الفترة من 16 إلى 25 أيار/مايو، دعمت الأمم المتحدة مشاركةَ وفدٍ صومالي مشترك بين الوزارات في جولةٍ دراسية إلى كينيا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد نظمت هذه المبادرة وزارةُ الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء. وكان الهدف منها هو تسهيل تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بين خبراء من كينيا ونيبال والجهاتِ صاحبة المصلحة في الصومال بغية تعزيز فعالية الحوكمة وتحسين تقديم الخدمات وتشجيع المساءلة.

21 - وفي نيسان/أبريل، أطلقت بعثةُ الأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً جديداً لدعم الانتهاء من عملية مراجعة الدستور. وسيركّز البرنامج على دعم الحوارات الهادفة والشفافة والشاملة للجميع مع كافة الفئات المجتمعية والولايات الأعضاء في الفيدرالية ودعم التوعية المدنية فيما يتعلق بفصول الدستور المؤقت التي لا يزال يتعين مراجعتها.

22 - وواصلت البعثةُ تقديم الدعم إلى وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة بشأن التخطيط لإجراء الانتخابات، مع التركيز بوجهٍ خاص على الأطُر الزمنية للتنفيذ ومشاريع التشريعات الانتخابية. وفي 23 و 24 نيسان/أبريل، نظمت البعثةُ حلقةَ عمل لفائدة منظمات المجتمع المدني بشأن النظُم الانتخابية والتدابير الخاصة التي تُتَّخذ بصورة مؤقتة لتعزيز تمثيل المرأة. ودعمت حلقةُ العمل الجهود الدعوية التي تبذلها القيادات النسائية من أجل توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الهيئات المنتخَبة. وقامت الأمم المتحدة، من خلال مساعيها الحميدة وإمكاناتها كجهةٍ قادرة على الحشد، بدعم الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما فيها التجمع النسائي البرلماني، من أجل الدعوة إلى مشاورات شاملة لا يُهمَّش فيها أحد.

23 - وفي 30 نيسان/أبريل، أطلقت وزارةُ الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة بدعمٍ من الأمم المتحدة إطارَ المصالحة الوطنية المنقّح وخريطة الطريق الموضوعة لتنفيذه. ويتماشى الإطارُ المنقح مع برنامج عمل الحكومة الحالية، ويأخذ بالدروس المستفادة من التجارب السابقة، ويضمن تنفيذ مصالحةٍ شاملة تراعي تأثير تغير المناخ والجوانب البيئية على العلاقات بين المجتمعات المحلية، والمصالحة في المناطق المحررة حديثاً، والصراعات الأيديولوجية، وتعزيز آليات العدالة الانتقالية.

باء - دعم قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار

1 - تطوير قطاع الأمن

24 - واصلت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، توفير الدعم لحكومة الصومال الفيدرالية في جهود تحليل إدارة المالية العامة وذلك في إطار مبادراتٍ أوسع نطاقاً لضمان هياكل للأمن وسيادة القانون قادرة وميسورة التكلفة ومقبولة وخاضعة للمساءلة. وقُدّم الدعم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل صياغة وتنقيح خمسة مشاريع قوانين تتعلق بالأمن.

25 - وفي 12 آذار/مارس، اشترك الجيشُ الوطني الصومالي، مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، في رئاسة الاجتماع الأول للفريق التوجيهي المعني بتطوير القدرات النظامية.

26 - وفي شهر شباط/فبراير، نسّقت بعثة الأمم المتحدة دورةً تدريبية لعشرة من أفراد البحرية الصومالية وخفر السواحل الصومالي أُجريت على مدى أربعة أسابيع بشأن صيانة السفن، بدعمٍ من العنصر البحري لبعثة الاتحاد الأفريقي المشكّل من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

2 - سيادة القانون

27 - قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعمَ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى وزارة العدل والشؤون الدستورية في مساعيها إلى وضع نموذج للمؤسسات الإصلاحية يدار بقيادة مدنية كما أسدت المشورة بشأن هيكل منقح اعتمدته الوزارة في 7 آذار/مارس. وعملت البعثةُ مع ممثلي اللجنة البرلمانية المعنية بأوضاع السجون في منطقة بنادر، فأسهمت في التقييم الذي أجرته اللجنة بتقديم المشورة والمدخلات التقنية.

28 - وفي 6 شباط/فبراير، أقر ممثلو الشرطة التابعون للحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية استراتيجيةَ تدريب الشرطة الصومالية وسياسةَ الشرطة المجتمعية خلال اجتماعٍ لمجلس التطوير المهني لقوات الشرطة شاركت بعثةُ الأمم المتحدة في رئاسته. وفي 7 شباط/فبراير، عقدت اللجنةُ التوجيهية المعنية بالمرحلة الثانية من برنامج الشرطة المشترك أول اجتماعاتها وناقشت وضع الصيغة النهائية لتصميم البرنامج. وحضر الاجتماع ممثلون عن الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية، باستثناء بونتلاند، وشركاء دوليون. وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، شارك ما مجموعه 48 من ضباط الشرطة الصوماليين (30 امرأة و 18 رجلاً) في ثلاث حلقات عمل ركّزت على تعزيز قدرات الشرطة الصومالية في مجال العمل الشرطي المراعي للاعتبارات الجنسانية، وفقاً للأهداف المحدَّدة في النموذج الجديد لأعمال الشرطة.

3 - تحقيق الاستقرار

29 - ركّزت المساعي المبذولة لتنسيق جهود تحقيق الاستقرار على الأنشطة المنفذة على مستوى الولايات بتيسير من وزارات الداخلية في ولايات غالمودوغ وهيرشبيلي والجنوب الغربي وجوبالاند. وإضافة إلى ذلك، أجرت وزارةُ الداخلية في كلٍّ من غالمودوغ وهيرشبيلي مشاوراتٍ مع مسؤولي المقاطعات والشيوخ وممثلي المجتمع المدني في الفترة من 1 إلى 5 شباط/فبراير وفي 24 و 27 شباط/فبراير على التوالي. وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصةَ للحكومات وشركائها لاستعراض التقدّم المحرز فيما يتعلق بخطط تحقيق الاستقرار وتحديد الأولويات والثغرات في المناطق الهشة والمستعادة حديثاً.

30 - وواصلت وزارةُ الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة التابعة للحكومة الفيدرالية جهودَها الرامية إلى تعزيز مبادرات التوعية والتواصل المرتبطة بتحقيق الاستقرار بغية بناء الثقة وبث الاطمئنان في العلاقات بين السلطات والمواطنين، بما في ذلك عن طريق جهود للتواصل مع المجتمعات المحلية من خلال حفلات إفطار.

31 - وفي 4 شباط/فبراير، استهلت الوزارةُ عملية استعراض إطار وَدْجر الوطني للحوكمة المحلية بعقد حلقة عمل جمعت بين النظراء من وزارة الداخلية وسلطات منطقة بنادر لمناقشة المسائل المتعلقة بإدخال تحسينات على تشكيل مجالس المقاطعات وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات.

32 - وفي 28 آذار/مارس، أجرت الوزارةُ مشاورات مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك البنك الدولي، تناولت الإطارَ المنقح وخاصة زيادة الدعم المقدّم من أجل معالجة المسائل المشار إليها أعلاه. وفي 29 نيسان/أبريل، ترأست الوزارة أيضا اجتماعاً للجنة التوجيهية ضم وزاراتِ الداخلية بالولايات الأعضاء في الفيدرالية، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وكان البرنامج المشترك للحوكمة المحلية موضوعَ الاجتماع الذي انعقد لمناقشة التقدّم المحرز خلال الفترة البرنامجية السابقة (2019-2023) وأولوياتِ وخطط دعم الحوكمة المحلية في المرحلة التالية.

4 - منع التطرف العنيف ومكافحته

33 - خلال شهر آذار/مارس، دعمت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال نقلَ مسؤولية الإشراف على برنامج تأهيل المنشقين من وزارة الأمن الداخلي الفيدرالية إلى مكتب رئيس الوزراء، ليكون البرنامج تحت إدارة مركز توبسان الوطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته. ويتولى مكتبُ رئيس الوزراء الإشراف على المركز الذي يتلقى التمويل من جهات مانحة متعددة. والمراد من هذا الانتقال المؤسسي هو مواءمة البرنامج بشكل وثيق مع الاستراتيجية الوطنية المنقّحة لمنع التطرف العنيف ومكافحته. ولدعم هذه العملية، جرى تنشيط آليات التنسيق التقني بين الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين، وعُقد الاجتماع الأول للشركاء في 18 نيسان/أبريل. وظلت أربعة مراكز تأهيل للذكور ومركزان لتأهيل الإناث في مقديشو وكيسمايو وبيدواه ودوسمريب تقدِّم خدماتها، فوفرت الدعمَ حتى 26 أيار/مايو لمستفيدين كان منهم 100 امرأة و 331 رجلاً.

34 - وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع حلقات عمل مع 100 عالم من علماء الدين من المناطق المستعادة حديثاً في ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي، ودعم البرنامج الإنمائي ستة حوارات مجتمعية تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء توافق الآراء في مقاطعات حرر طيري، وويسيل، وبحدو، وآدن يبال، والكوثر، ومَهداي وين.

جيم - المساعدة الإنسانية

35 - أُعلن عن خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2024 في 30 كانون الثاني/يناير. وفي حين يُقدّر في الخطة أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية انخفض بنسبة 17 في المائة من 8,3 ملايين شخص في عام 2023 إلى 6,9 ملايين في عام 2024، لا يزال هذا الرقم مرتفعاً بشكل يثير الجزع كما أنه يزيد كثيراً على متوسط الخمس سنوات. وقد انخفضت الاحتياجات التي تتطلب استجابةً متعددة القطاعات، حيث لم يُصنف أيٌّ من المقاطعات في عام 2024 على أنه يواجه "أوضاعاً كارثية" وذلك مقارنةً بإحدى عشرة مقاطعة في عام 2023. ويعزى ذلك أساساً إلى انتهاء فترة الجفاف، إلى جانب

تكثيف المساعدات الإنسانية منذ أواخر عام 2022 حتى أوائل عام 2023، وهو ما قلل من مستويات انعدام الأمن الغذائي وحسّن إمكانية الوصول إلى المياه. وتشمل الخطةُ عشر مقاطعات تولى لها الأولويةُ في تقديم المساعدة المتكاملة المتعددة القطاعات، ويقع معظمها في المناطق المتضررة من الفيضانات غير المسبوقة التي شهدها البلد في أواخر عام 2023.

36 - وعلى الرغم من حدوث قدر من التحسّن، استمر انعدامُ الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في 15 شباط/فبراير، وردت تقديراتٌ تشير إلى أن 4 ملايين شخص في الصومال واجهوا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس انعداماً للأمن الغذائي يرقى إلى مستوى الأزمة أو إلى مستوى حالة الطوارئ (انعدامٌ للأمن الغذائي من المرحلة الثالثة أو أسوأ من مراحل التصنيف المتكامل). ويُقدَّر أن نحو 1,7 مليون طفل ما بين الخامسة والسادسة يعانون من سوء التغذية الحاد، بما يشمل 000 430 طفل من المرجح أن يعانوا من سوء تغذية شديد في عام 2024. ويتبيّن من هذه الاستنتاجات حدوثُ تحسّن في الأمن الغذائي مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023 عندما تسبّب الجفافُ المطول في تصنيف ما يقرب من 5 ملايين شخص في المرحلة الثالثة أو أسوأ من مراحل التصنيف المتكامل.

37 - وأدى سوء خدمات الصرف الصحي وعدم توافر المياه المأمونة بكميات كافية، لا سيما في المواقع التي يتجمع فيها النازحون، إلى ارتفاعٍ شديد في حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد/الكوليرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن أكثر من 000 10 حالة إصابة بالكوليرا، منها 120 إصابة أفضت إلى الوفاة، وبلغت نسبة الوفيات من الحالات المصابة 1,1 في المائة، وهي نسبةٌ أعلى قليلاً من عتبة الطوارئ التي حدّدتها منظمة الصحة العالمية بما يعادل الواحد في المائة أو أقل. وسُجلت غالبية الحالات في بلدوين الواقعة في ولاية هيرشبيلي. وقامت الوكالاتُ المعنية بالصحة ووزارة الصحة الفيدرالية، بدعم من منظمة الصحة العالمية والشركاء، بوضع خطة للاستجابة، وأنشأت أكثر من 20 مركزا للعلاج، وحصلت في عام 2024 على 1,4 مليون جرعة لقاح حتى الآن فيما يمثل تدخلاً مبتكراً لسد الفجوة، ولكنها تحتاج إلى تمويل إضافي قدره 10,5 ملايين دولار حتى تتمكن من تنفيذ تدخلات إضافية لاحتواء المرض الذي تفشى حتى بلغ ولايتي بونتلاند والجنوب الغربي. وقد خصص الصندوقُ المركزي لمواجهة الطوارئ ما مجموعه 2 مليون دولار لدعم مكافحة تفشي الكوليرا.

38 - وهناك أكثر من 3,8 ملايين نازح في الصومال، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال الذين يواجهون مخاطر شديدة تتعلق بالحماية، بما في ذلك خطر الطرد من الأماكن التي اتخذوها مأوى لهم من جانب ملاك الأراضي. وغالبا ما يكون النازحون داخلياً حديثو الوصول إلى تجمعات النازحين أكثر عرضة لخطر العنف الجنساني والاستغلال الجنسي وخطر الطرد من جانب ملاك الأراضي. وأوضاع النساء والأطفال والأقليات تثير القلق بوجه خاص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى طرد أكثر من 000 40 نازح داخلياً من الأماكن التي اتخذوها مأوى لهم، ومعظمها في مقديشو. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، عقدت الوزارة الفيدرالية للتخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية حلقاتِ عمل للتخطيط على مستوى الولايات حضرتها سلطات الولايات الأعضاء في الفيدرالية كما حضرها مسؤولو البلديات، ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمعات النازحين داخلياً، ونوقشت فيها الاستثماراتُ الإنمائية اللازمة لوضع مليون نازح داخلياً في الصومال على مسار يفضي بهم إلى حلول دائمة بحلول عام 2025.

39 - وفي منتصف شهر نيسان/أبريل، بدأت أمطار موسم غو التي تهطل في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، وأُبلغ عن حدوث فيضانات في عدة مناطق. وتشير التوقعات إلى احتمالات قوية لهطول الأمطار بمعدلات أعلى من المعتاد في معظم أنحاء الصومال. وتحسباً لذلك، يعكف شركاء العمل الإنساني على تنفيذ خطة للتأهب والتصدي للفيضانات تشمل التجميع المسبق للمخزونات والقوارب. وفي 7 آذار/مارس، قرّر نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية صرفَ الدفعة الأولى من مخصصات احتياطي صندوق المساعدة الإنسانية للصومال لعام 2024، وقدرها 3 ملايين دولار، للمساعدة على التخفيف من أثر أمطار موسم غو الغزيرة والفيضانات المتوقعة في مقاطعات جمامة ولوق وأفجويي.

40 - وتعوق الشواغل الأمنية والعقبات البيروقراطية والنزاعات المستمرة إمكانيةَ الوصول إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2024، جرى توثيق ما لا يقل عن 54 حادثة تتعلق بإمكانية الوصول، منها 17 حادثة انطوت على أعمال عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وضدّ أصول المساعدة الإنسانية ومرافقها. وأُفيد بأن ثلاثة من عمال المساعدة الإنسانية اختطفوا ثم أُطلق سراحهم فيما بعد. وقد أعاقت هذه الحوادث إيصال المساعدات المنقِذة للأرواح إلى الفئات الضعيفة. وعلاوة على ذلك، زادت الصعوبات التشغيلية والمتعلقة بإمكانية الوصول بفعل الهجمات التي تستهدف المشتغلين بالعمل الإنساني والبنى التحتية للمساعدة الإنسانية وبفعل القيود التي تحد من حرية التنقل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان الوصول إلى 23 مقاطعة من أصل 74 إما صعباً أو شديد الصعوبة.

41 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريقُ القطري للعمل الإنساني، بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية، تعزيز التدابير الرامية إلى ردع التدخلات التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية وتلك التي تحوّل مسار المعونة بعيداً عن وجهتها الأصلية. ويعمل الفريقُ القطري للعمل الإنساني عن كثب مع السلطات والجهات المانحة والشركاء والقيادات المجتمعية والمستفيدين من المعونة لتنفيذ تحرك جماعي قوي من أجل ضمان وصول جميع المساعدات إلى المستفيدين المقصودين، بما في ذلك من خلال تحسين استهداف المستفيدين بناءً على مستوى الهشاشة وعن طريق تحديد هوية المستفيدين وتسجيلهم وتبادل البيانات فيما بين شركاء العمل الإنساني.

42 - ونزح ما لا يقل عن 000 18 شخص من ديارهم خلال العمليات العسكرية التي وقعت في الفترة من 11 إلى 17 شباط/فبراير، وفقاً لما ذكرته شبكة رصد حماية اللاجئين وعودتهم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

43 - ولا يزال التمويل المتوافر للاستجابة الإنسانية منخفضاً بشكل ملحوظ عن مستواه المطلوب. فخطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2024 تستلزم توافر 1,6 بليون دولار لتلبية احتياجات 5,2 ملايين شخص هم من أشد الفئات ضعفا، وهو مبلغ يقل بنسبة 37 في المائة عن مبلغ 2,6 بليون دولار الذي احتيج إليه في عام 2023 لمساعدة 7,6 ملايين شخص. وحتى 23 أيار/مايو 2024، لم يزِد تمويل الخطة عن نسبة 20,9 في المائة.

44 - وقامت الأمينةُ العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة الصومال برفقة نائبة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في بعثةٍ مشتركة نُفذت في الفترة من 7 إلى 9 آذار/مارس. والتقى الوفد بمسؤولين حكوميين وجهات مانحة ووكالات للعمل الإنساني

ومنظمات غير حكومية تعمل في البلد. وفي اليوم الدولي للمرأة الموافق 8 آذار/مارس، توجه الوفد إلى دولو في ولاية جوبالاند للاحتفال بهذا اليوم مع نساء محليات وقام بزيارة مشاريع لخدمة الأسر النازحة تهدف إلى تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات.

دال - الدعم المقدم لتنسيق المساعدة الإنمائية

45 - في 5 آذار/مارس، عقدت وزارةُ التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية منتدى التنسيق الإنمائي في مقديشو الذي جمع وزراءَ الحكومة الفيدرالية وكذلك الولايات الأعضاء في الفيدرالية، إضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والشركاء الدوليين والأمم المتحدة. وقد أبرز المنتدى التقدّم المحرز في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، والبيئة وتغير المناخ، والأمن والعدالة، وتحقيق الاستقرار، والعمل السياسي الشامل للجميع. وأعلنت الحكومة تحولاً من نموذج خطط التنمية الوطنية إلى خطط التحوّل الوطني اعتبارا من عام 2025، كما أعلنت عن اعتزامها عقد منتدى الشراكة المعني بالصومال.

46 - وفي 10 و 11 آذار/مارس، توجه ممثلون للصندوق الأخضر للمناخ إلى الصومال في أول زيارةٍ رفيعة المستوى يقوم بها الصندوق. وخلال الزيارة، التقى الفريقُ بالرئيس حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء حمزة عبدي بري وبأعضاء مجلس الوزراء، إلى جانب ممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والوكالات المعتمدة، والتزم بصرف 100 مليون دولار في عام 2024 لفائدة المجتمعات المحلية التي تعاني من أزمة المناخ. وسيُوجّه التمويل إلى الحراجة الزراعية وإعادة التحريج والحلول المبتكرة القائمة على الطبيعة.

47 - وفي 21 شباط/فبراير، عقدت فرقة العمل المتكاملة المعنية بمرفق تنسيق قطاع المياه، التي ترأسها وزارة الطاقة والموارد المائية، اجتماعاً تنسيقياً للجهات المانحة أفضى إلى توافق بشأن خريطة الطريق الوطنية المتعلقة بالمياه وربط المساهمات المحدّدة وطنياً بخمسة برامج "قابلة للتمويل" قدمتها وزارة البيئة والتغير المناخي، وإلى الإفراج عن المزيد من التمويل لصالح برامج المياه الرئيسية.

48 - وفي 27 شباط/فبراير، عقدت الوكالةُ الدولية للطاقة المتجددة حلقةَ عمل تنسيقية بشأن الطاقة المتجددة وخريطة الطريق المتعلقة بنهُج الطاقة البديلة في الصومال. وقد ترأست وزارةُ الطاقة والموارد المائية حلقةَ العمل التي حضرها عددٌ من الشركاء الرئيسيين من القطاع الخاص ومن المنظمات الرئيسية المتعاونين مع قطاع الطاقة.

هاء - المرأة والسلام والأمن

49 - خلال المداولات التي أجراها البرلمان الفيدرالي بشأن التعديلات المقترح إدخالها على الدستور المؤقت، حثت البرلمانيات على أن يساند البرلمان إيراد حكمٍ ينص على حصةِ تمثيل للمرأة في الانتخابات لا تقل عن 30 في المائة. وفي 18 آذار/مارس، أعلنت البرلمانيات اعتزامهن مقاطعة الجلسات البرلمانية احتجاجاً على عدم تضمين التعديلات الدستورية ما ينص على مطلب تخصيص حصةٍ لا تقل عن 30 في المائة للمرأة. وفي 30 آذار/مارس، وافق البرلمان الفيدرالي على تعديلات دستورية تتضمن حكماً يرد في المادة 47 (7) ينص على "ضمان مشاركة المرأة في المجالس التشريعية والأحزاب السياسية، مع تخصيص حصص لها تنظمها القوانين التي يسنها برلمان الصومال الفيدرالي".

50 - وفي 1 نيسان/أبريل، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، من خلال منتدى البرلمانيات الصوماليات/قيادات الأمم المتحدة، بتوفير دورة تدريبية عن استخدام وسائل الإعلام للبرلمانيات وقيادات المجتمع المدني النسائية تتناول تحديداً تخصيص حصة لتمثيل المرأة لا تقل عن 30 في المائة. وكان الغرض من الدورة التدريبية هو تعزيز قدرة المرأة الصومالية على التواصل مع وسائل الإعلام ومساعدة النساء على إعداد رسائل رئيسية ومقاطع مصورة لتضمينها في الحملة.

51 - وفي 5 شباط/فبراير، عُقد اجتماع للجنة التوجيهية بشأن برنامج المرأة والسلام والحماية، بدعم من الأمم المتحدة وبمشاركة القائمة بأعمال وزيرة النهوض بالمرأة وتنمية حقوق الإنسان. وناقش المشاركون استقصاءً للتصورات أجراه البرنامج وأشار إلى زيادةٍ تدريجية في عدد المستطلَعين الصوماليين الذين أجابوا بأن النساء لديهن المهارات اللازمة للمشاركة في بناء السلام وبأن المرأة ينبغي أن تتولى أدواراً قيادية في عمليات السلام. فمقارنةً بالاستقصاء السابق، زادت نسبة المستطلَعين الذين أفادوا بأنهم يعتقدون أن النساء لديهن المهارات والمعارف اللازمة للمشاركة في بناء السلام من 46 في المائة إلى 54 في المائة، وزادت نسبة المستطلَعين الذين أفادوا بأنهم يعتقدون أن المرأة ينبغي أن تتولى أدواراً قيادية في عمليات السلام من 61 في المائة إلى 71 في المائة.

واو - الشباب والسلام والأمن

52 - في 27 شباط/فبراير، افتتح صندوق الأمم المتحدة للسكان مركزاً جديداً للشباب في بربرة. وقد صُمّم المركز لاستضافة أنشطة تعزّز رفاه الشباب. ويراد بإنشاء هذا المرفق تهيئة بيئةٍ إيجابية تشجّع الشباب على المشاركة والتعلّم والتفاعل وتبادل المعلومات.

53 - وفي 16 و 17 كانون الثاني/يناير، نظم صندوق السكان في مركز شباب عبد العزيز بمقديشو حواراً بين الأجيال بشأن مشاركة الشباب في الحياة السياسية. وحضر المناسبةَ 60 من الشباب، من بينهم 32 رجلاً و 28 امرأة، جاءوا لمناقشة المشاركة السياسية ودورهم في بناء السلام مع شيوخ المجتمعات المحلية.

54 - وفي شهر أيار/مايو، استهل الصندوق علاقةَ تعاون مع وزارة الشباب والرياضة لدعم وضع خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن. وستحدّد خطة العمل الوطنية أولوياتِ تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتعزّز المشاركةَ المجدية للشباب في عمليات بناء السلام في الصومال.

زاي - حقوق الإنسان والحماية

1 - حقوق الإنسان

55 - سجلت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وقوع 340 إصابة بين المدنيين (146 قتيلاً و 194 جريحاً) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بزيادةٍ قدرها 104 في المائة مقارنة بـ 167 إصابة بين المدنيين سُجلت خلال الفترة السابقة. ولا تزال حركة الشباب هي الجاني الرئيسي في تلك الحوادث، حيث تُنسب إليها المسؤولية عن وقوع 182 إصابةً في صفوف المدنيين (54 في المائة من جميع الإصابات)، تليها 68 إصابة تُنسب إلى قوات الأمن الصومالية، و 52 إصابة منسوبة إلى الميليشيات العشائرية، و 38 إصابة منسوبة إلى عناصر مجهولة. وتعزى الزيادة في عدد الضحايا المدنيين إلى ازدياد عدد الهجمات التي تشنها حركة الشباب باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فقد نفذت الحركةُ في مقديشو، على سبيل المثال، ثلاث هجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أسفرت عن وقوع 103 إصابات.

56 - وظلت سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام مبعث قلق. فقد أصيب صحفي تلفزيوني بجراح في الهجوم المنسّق الذي شنته حركةُ الشباب على فندق سيل في مقديشو في 15 آذار/مارس. وفي 2 شباط/فبراير، اعتقلت سلطات "صوماليلاند" صحفياً تلفزيونياً في بربرة واحتجزته تعسفاً لانتقاده إدارة ميناء بربرة على منصات التواصل الاجتماعي. وقد أُفرج عنه في 7 شباط/فبراير دون أن توجّه إليه أي تهم.

57 - وفي 14 آذار/مارس، أقر مجلسُ الوزراء الفيدرالي تعيين الأعضاء التسعة للمجلس الوطني للإعلام بعد أن ظل القرار معلقاً منذ عام 2016. وقد اعترضت الرابطات الرئيسية لوسائل الإعلام الصومالية على أعضاء المجلس المعينين، بزعم أن عملية اختيار الأعضاء وتشكيلة المجلس لا تتفقان مع قانون وسائل الإعلام.

58 - وفي 7 و 8 آذار/مارس، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الأولي المقدّم من الصومال بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأصدرت اللجنةُ ملاحظاتِها الختامية بشأنه في 28 آذار/مارس (CCPR/C/SOM/CO/1).

2 - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

59 - في 6 شباط/فبراير، عقد الفريقُ التقني العامل المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وهو فريق عامل مشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، اجتماعاً قدم فيه ممثلو الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إحاطةً عن تنفيذ مشروع إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة في الصومال، بما في ذلك قواعد الاشتباك المنقّحة الموجهة للأفراد العسكريين ببعثة الاتحاد الأفريقي والتوجيهُ المتعلق باستخدام القوة الصادر إلى شرطة البعثة والذي اعتُمد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد نُقّحت كلتا الوثيقتين بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة، وهما تسهمان في تنفيذ ما أُوصيت بعثةُ الاتحاد الأفريقي باتخاذه من تدابير للتخفيف فيما يتصل بالسياسة المذكورة.

60 - وفي 15 شباط/فبراير، قدمت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إحاطةً لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بغية تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها بموجب هذه السياسة. ولتعزيز تنفيذ السياسة المذكورة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تقوم فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بتعهُد أداة لتبادل المعلومات اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومنذ كانون الثاني/يناير، قدّم أعضاء فرقة العمل إحاطات شهرية عن مستجدات تنفيذ تدابير التخفيف الموصى بها فيما يتعلق بدعمهم لقطاع الأمن الصومالي.

61 - وفي 7 آذار/مارس 2024، أقرت حكومةُ الصومال الفيدرالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال خلال اجتماعهما التنسيقي الشهري اختصاصاتِ الآلية الإدارية التابعة لهما المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

3 - الأطفال في سياق النزاع المسلح

62 - خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، تحقّقت فرقةُ العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها من وقوع 769 انتهاكاً جسيماً ضد 614 طفلاً وطفلة (منهم 454 طفلاً و 160 طفلة)، بما يشمل 138 طفلاً وطفلة (125 طفلاً و 13 طفلة) تعرضوا

لانتهاكات متعددة؛ ومن وقوع 13 حادثاً انطوت على شن هجمات على مدارس وهجومين على مستشفيين؛ وحادثين آخرين انطويا على الحرمان من إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ولا يزال أعضاء حركة الشباب والجناة المجهولون هم المسؤولون عن غالبية الانتهاكات، حيث تُنسب إلى الحركة نسبة 71 في المائة منها وإلى الجناة المجهولين نسبة 17 في المائة، في حين تُنسَب إلى قوات الأمن الصومالية نسبةُ 10 في المائة من الانتهاكات وتُنسب إلى الميليشيات العشائرية نسبة 4 في المائة منها وتُنسب إلى تنظيم داعش نسبةُ 2 في المائة وإلى ''قوات الدفاع المجتمعية'' نسبة 1 في المائة.

63 - وفي 22 شباط/فبراير، قدمت فرقةُ العمل القطرية للرصد والإبلاغ تحليلَها لاتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في عام 2023 إلى الفريق العامل الوطني المعني بالأطفال والنزاع المسلح الذي ترأسه وزارةُ الدفاع. وشدّد المشاركون على أهمية الاستمرار في فحص سجلات أفراد قوات الأمن الصومالية للتأكد من خلوها من سوابق الانتهاكات، والاستمرار في التحقّق من سن المجندين الجدد، وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من أجل إعادة إدماجهم أو إعادتهم إلى أسرهم.

64 - وفي 24 آذار/مارس، قدّم الرئيسان المشاركان لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ تحليلَ فرقة العمل لاتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في عام 2023 إلى وزير الدفاع. وعقب تلك الإحاطة، أُطلع وزير الدفاع في 1 نيسان/أبريل على رسالةٍ دعوية تتضمن معلومات لدعم استجابة الحكومة.

4 - منع العنف الجنسي والجنساني

65 - تحقّقت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من وقوع ثمانية حوادث عنفٍ جنسي مرتبط بالنزاع، وقعت ضحيةً لها ثماني فتيات تتراوح أعمارهن بين العاشرة والسادسة عشرة إضافةً إلى أربع نساء نازحات. ففي 26 شباط/فبراير، يُدعى أن اثنين من أفراد الجيش الوطني الصومالي يخدمان في وحدةٍ للشرطة العسكرية قاما باغتصاب شقيقتين إحداهما في الخامسة عشرة والأخرى في السادسة عشرة. وزُعم أيضاً أن ضابطي الشرطة العسكرية الصومالية المذكورين اعتديا جنسياً على قاصرتين أخريين في جِلِب ماركو، بمقاطعة مَركا، منطقة شبيلي السفلى. وكان حادثان آخران يتعلقان بادعاءات وقوع زيجتين قسريتين، كلتاهما في جوبالاند، نُسبت إحداهما إلى أحد أعضاء حركة الشباب والثانية إلى جندي من جنود الجيش الوطني الصومالي. ونُسبت المسؤولية عن الحوادث المتبقية إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية (3)، وحركة الشباب (1)، والميليشيات العشائرية (1). وكانت سبع على الأقل من الناجيات الاثنتي عشرة من عشائر الأقليات وكانت ثلاث من النازحات داخلياً.

66 - وخلال عملية المراجعة الدستورية للفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت، قدمت الأمم المتحدة الدعمَ التقني للجان البرلمانية لكي تضمن الامتثال لالتزامات الصومال الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحديد سن الرشد. وواصلت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع الشركاء، بذل جهودها الدعوية مناديةً بأن يكون الدستور الفيدرالي المنقح متمشياً مع التزامات الصومال الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

حاء - الدعم اللوجستي الذي يوفره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في العمليات المشتركة والمنسَّقة

1 - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

67 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتبُ الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعمَ بعثة الاتحاد الأفريقي في التحضير للمرحلة الثالثة من مراحل الخفض التدريجي الي تنطوي على سحب 4 000 من قوات البعثة بحلول 30 حزيران/يونيه، وذلك تمشيا مع القرار 2710 (2023). ومن خلال آلية اللجنة التقنية الثلاثية التابعة لحكومة الصومال الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، توصلت قوات الأمن الصومالية والبعثة إلى اتفاقٍ بشأن تسليم واستلام وإغلاق تسع قواعد أمامية للعمليات إلى جانب إغلاق أربع قواعد أمامية للعمليات في مختلف أنحاء منطقة عمليات البعثة.

68 - وعقب اختتام المرحلة الثانية من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي، أجرى مكتب الأمم المتحدة استعراضاً لاحقاً للمرحلتين الأولى والثانية من عملية الخفض التدريجي لاستخلاص الدروس وتوجيه دعم المكتب للمرحلة الثالثة المرتقبة. وقد أكّدت نتائج الاستعراض مجدداً الحاجة إلى البدء المبكر لعمليات التخطيط المشترك وتبادل المعلومات والتخطيط لحالات الطوارئ.

69 - وفي 21 شباط/فبراير، نظمت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مع مكتب الأمم المتحدة حلقةَ عمل لوزارات الحكومة الفيدرالية تتناول الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة ويتمتع بها موظفوها داخل الصومال بموجب اتفاق مركز البعثة. وشارك في حلقة العمل المذكورة 16 ممثلاً من 10 كيانات حكومية فيدرالية، بما في ذلك وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الأمن الداخلي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلا عن هيئة الطيران المدني الصومالية والوكالة الصومالية لشؤون الهجرة والمواطنة.

70 - وفي الفترة من 21 إلى 23 نيسان/أبريل، نظمت إدارةُ الدعم العملياتي مع مكتب الأمم المتحدة حلقةَ عمل في مقديشو للتواصل مع حكومة الصومال الفيدرالية، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات، والأمم المتحدة، والشركاء الدوليين، بغية تحديد أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من الشراكة العملياتية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الفيدرالية في مجال تقديم حزم الدعم اللوجستي.

71 - وواصلت دائرةُ الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الحلول للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بهدف دعم تنقل وسلامة الأفراد التابعين للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. وشملت هذه التدابير تقديمَ تدريب متخصص داخل البلد وقبل النشر، بما في ذلك دورات تدريب المدربين، لما عدده 27 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي. وقدمت الدائرة عدد 241 إحاطة إعلامية قبل انطلاق القوافل وبعد انطلاقها إلى أكثر من 120 قافلة من قوافل بعثة الاتحاد الأفريقي المسيَّرة على طرق الإمداد الرئيسية. وأدت عمليات التفتيش المرتبطة بهذه القوافل إلى إتلاف سبعة أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت دائرةُ الإجراءات المتعلقة بالألغام المرحلةَ الثانية من عملية الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي والتحضير للمرحلة الثالثة، بنشر مستشارين تقنيين ومستشارين في الهندسة القتالية في 39 قاعدة أمامية للعمليات تقرّر أن تشملها عملية الخفض التدريجي. ودعم

المستشارون تسليم وهدم القواعد الأمامية للعمليات التي تخلو من المتفجرات ومن المواد الخطرة ذات الصلة، بما في ذلك التخلص من الذخائر غير المنفجرة والذخائر غير الصالحة للاستعمال.

2 - الدعم المقدَّم إلى قوات الأمن الصومالية وجهود بناء القدرات

73 - زاد مجلس الأمن، في قراريه 2687 (2023) و 2710 (2023)، من عدد قوات الأمن الصومالية المستوفية لشروط الحصول على الدعم اللوجستي غير الفتاك، فارتفع ذلك العدد من 900 15 فرد إلى 900 18 فرد. واعتبارا من شهر آذار/مارس، أصبح مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال يدعم ما مجموعه 400 18 فرد من قوات الأمن الصومالية في عمليات مشتركة أو منسّقة تُنفّذ مع بعثة الاتحاد الأفريقي في 21 موقعاً، وذلك عملا بقراري المجلس 2687 (2023) و 2710 (2023). ويجري حالياً التخطيط لتوفير الدعم لـ 500 فرد إضافي من أفراد قوات الأمن الصومالية، بالتنسيق مع حكومة الصومال الفيدرالية.

74 - وفي 23 أيار/مايو، كان رصيدُ الصندوق الاستئماني الذي يديره مكتب الأمم المتحدة دعماً لقوات الأمن الصومالية ما قدره 3,8 ملايين دولار، ومن المتوقع أن يغطي هذا المبلغ استمرارَ تقديم الدعم إلى قوات الأمن الصومالية المستوفية للشروط حتى نهاية تموز/يوليه 2024. وواصل مكتبُ الأمم المتحدة اتصالاتِه مع الجهات المانحة من أجل تعبئة التمويل الإضافي اللازم.

75 - وفي شهر شباط/فبراير، وفر مكتبُ الأمم المتحدة الدعمَ اللوجستي من أجل إنشاء قاعدتين جديدتين مصغرتين للدعم اللوجستي ودعم العمليات، تابعتين للجيش الوطني الصومالي. وقدّم المكتبُ إلى قوة الشرطة الصومالية أيضاً المواد اللازمة لإنشاء 10 نقاط تفتيش في مقديشو من أجل تعزيز الأمن في العاصمة وتعضيد الجهود الرامية إلى مواجهة حركة الشباب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّمت دوراتٌ تدريبية متنوعة لتنمية القدرات استفاد منها 105 من أفراد الوحدات العسكرية و 57 من أفراد الشرطة، شملت دورةً تدريبية لضباط الاتصال الجوي وأخرى بشأن سلامة الطيران وثالثة بشأن برنامج إدارة العلاقات التجارية في مجال التكنولوجيا الميدانية، وحلقةَ عمل عن التحول الرقمي، وبرنامجاً للتدريب على نظام Power Business Intelligence لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، ودوراتٍ للتوعية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

76 - وواصلت دائرةُ الإجراءات المتعلقة بالألغام تطوير قدرة قوات الأمن الصومالية على التخفيف من الخطر الذي تشكّله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وذلك من خلال توفير التدريب والعتاد المتخصصين لسبعة من أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للجيش والشرطة التي تلقت التدريب من الدائرة بإزالة عدد 42 جهازاً من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

طاء - حضور الأمم المتحدة في الصومال

77 - ظلت كيانات الأمم المتحدة حاضرةً في بيدوا، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 23 أيار/مايو، كان هناك 908 موظفين دوليين و 768 1 موظفاً وطنياً منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

ياء - ملاحظات

78 - أرحب بالجهود المبذولة من أجل إعطاء دفعةٍ لعملية مراجعة الدستور، فاستكمالها يصب في صميم مساعي بناء الدولة في الصومال. ولا بد من إحراز تقدم بشأن هذه الأولوية مع ضمان أن تتم المراجعة في إطار عمليةٍ شاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء تمهد الطريق لتنفيذها. ويشكّل النزاعُ المطول بين حكومة الصومال الفيدرالية وسلطات بونتلاند عقبةً تعترض إجراء عمليةٍ شاملة للجميع وتحُول دون المضي قدماً بتنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية. وإنني أهيب بجميع الأطراف إلى الاشتراك في حوار بنّاء، والسعي إلى التوصل لحلٍ توفيقي يسوي الخلافاتِ بينها، وإلى استعادة توافق الآراء بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية.

79 - كما أهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة إلى مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للتغلب على التحديات الهيكلية التي لا تزال المرأة تواجهها في الصومال. وأحث الجهاتِ صاحبة المصلحة على ضمان النص قانوناً على التمثيل السياسي للمرأة وتضمين الأطُر الانتخابية التشريعية حصةً للمرأة لا تقل عن 30 في المائة لتمكينها من المشاركة بصورة مجدية في الحياة السياسية. وكذلك أدعو السلطاتِ الصومالية إلى ضمان أن تتوافق فصول الدستور قيد المراجعة وجميع التشريعات ذات الصلة مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان المترتبة على الصومال بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تُستوفى فيها المعايير الدولية والإقليمية، بما يشمل النصّ على أن يكون الطفلُ مَنْ يقل سنُه عن الثامنة عشرة. فحماية حقوق الإنسان وتدوينها سيرسيان دعامةً قوية لمجتمع عادل يقوم على سيادة القانون.

80 - وقد التزمت السلطات الصومالية بإجراء الانتخابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على السواء، على أساس مبدأ "صوت واحد لشخص واحد" رغبةً منها في تعزيز المشاركة الديمقراطية، هو التزامٌ جدير بالثناء. وإني أشجع بشدة جميع الجهات صاحبة المصلحة على التعجيل بالأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات مقبولة وذات مصداقية تُعقد في موعدها المقرّر.

81 - وما زال القلق يساورني إزاء مذكرة التفاهم المبرمة بين إثيوبيا و "صوماليلاند". وإنني أكرر دعوتي جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تمتنع عن أي خطاب أو فعل تحريضي يمكن أن يزيد من حدة التوتر. وأشجع الصومال وإثيوبيا على التمسك بالحوار سبيلاً إلى حلّ المسألة بصورة سلمية وفقاً للقانون الدولي ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

82 - وما فتئ الصومال يواجه أزماتٍ إنسانية متكررة، أصبح تغيّر المناخ بشكل متزايد العاملَ الذي يطلق شرارتها. ويؤدي النزاع المستمر أيضاً إلى تشريد الناس واقتلاعهم من مواطنهم وتعطيل حياتهم وسبل عيشهم كما يفضي إلى تردي الأوضاع الإنسانية التي هي أصلا سيئة. وفي ضوء ذلك، يغدو النقص الملحوظ في التمويل المقدّم لخطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2024 مدعاة للقلق البالغ. ومن الأهمية بمكان أن يقدم الشركاء تمويلاً إضافياً على وجه السرعة لضمان إمكانية تقديم المساعدات المنقِذة للأرواح.

83 - ولقد أعلن الصندوق الأخضر للمناخ، منذ صدور تقريري السابق، عن التزام بتزويد الصومال بقدر كبير من التمويل، وهو أمرٌ موضع ترحيب شديد. وما زلتُ أشجع على إعطاء الأولوية للحلول الإنمائية الدائمة، وعلى كسر حلقة الاعتماد المفرط على المساعدة الإنسانية، واتخاذ تدابير مجتمعية مستدامة للتكيف والتخفيف من خطر الصدمات المناخية المتزايد. وأرحبُ بمبادرة الصومال إلى وضع استراتيجيةٍ طويلة الأجل، هي رؤية المئوية لعام 2060، التي ترمي إلى تحويل الصومال بحلول ذلك العام إلى بلدٍ متوسط الدخل لديه القدرة على خدمة شعبه بفعالية، وأكرّر دعم الأمم المتحدة لهذه المبادرة.

84 - وأود أن أعرب عن خالص التقدير لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والشركاء الآخرين على دعمهم المتواصل ومشاركتهم المستمرة في مساعي بناء الدولة وبناء السلام في الصومال. ومما يبعث على التفاؤل الجهودُ التي تبذلها السلطات الصومالية من أجل المضي قدماً بتنفيذ هيكل الأمن الوطني الصومالي وخطة تطوير قطاع الأمن. وإنني أحث الشركاء على مواصلة تقديم الدعم وضمان اتساق جهودهم.

85 - كما أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبقوات الأمن الصومالية لما يقدّمه كلاهما من تضحيات لا تزال تُبذل في سبيل إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال. ولكنني أشعر بقلقٍ بالغ إزاء استمرار النقص في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وأدعو الجهاتِ المانحة إلى تقديم مساهمات إضافية لضمان تمكّن تلك البعثة من الوفاء بولايتها. وأنا أرحب بالعمل الحالي الذي تقوم به الحكومة الفيدرالية مع الاتحاد الأفريقي من أجل التخطيط لبعثة متابعةٍ، وأهيب بالشركاء إلى تحديد مستوى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لتجنب تكرار المصاعب المالية التي تعاني منها بعثة الاتحاد الأفريقي. وأناشد المجتمع الدولي أيضا أن يساهم في الصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية.

86 - وفي الختام، أحيط علماً بطلب حكومة الصومال الفيدرالية الشروع في نقل المهام والمسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ولقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة، على مدى العقد الماضي، بعمل هام أريد به دعم الصومال في مسيرته نحو تحقيق الاستقرار والرخاء. والأمم المتحدة تتواصل مع السلطات الصومالية، بما يتوافق مع توجيهات مجلس الأمن، من أجل تحديد الطرائق والأطر الزمنية التي تكفل عمليةً انتقالية ناجحة ومنظمة. وعلاوة على ذلك، تظل الأمم المتحدة ملتزمةً أشد الالتزام بتحقيق صالح الصومال وبمواصلة دعم البلد في تنفيذ أولوياته في المستقبل.

87 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة السابقة، كاتريونا لانغ، وأن أوجه إليها الشكر على خدمتها المتفانية والدور القيادي الذي اضطلعت به خلال فترة ولايتها. ولقد عينتُ جيمس سوان بعد مغادرتها ليكون ممثلاً خاصاً بالنيابة ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأود أيضا أن أعرب لكل أعضاء فريق القيادة التابع للأمم المتحدة في الصومال ولجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال عن تقديري لما يؤدونه من عمل وما يبذلونه من جهد دعماً لذلك البلد.

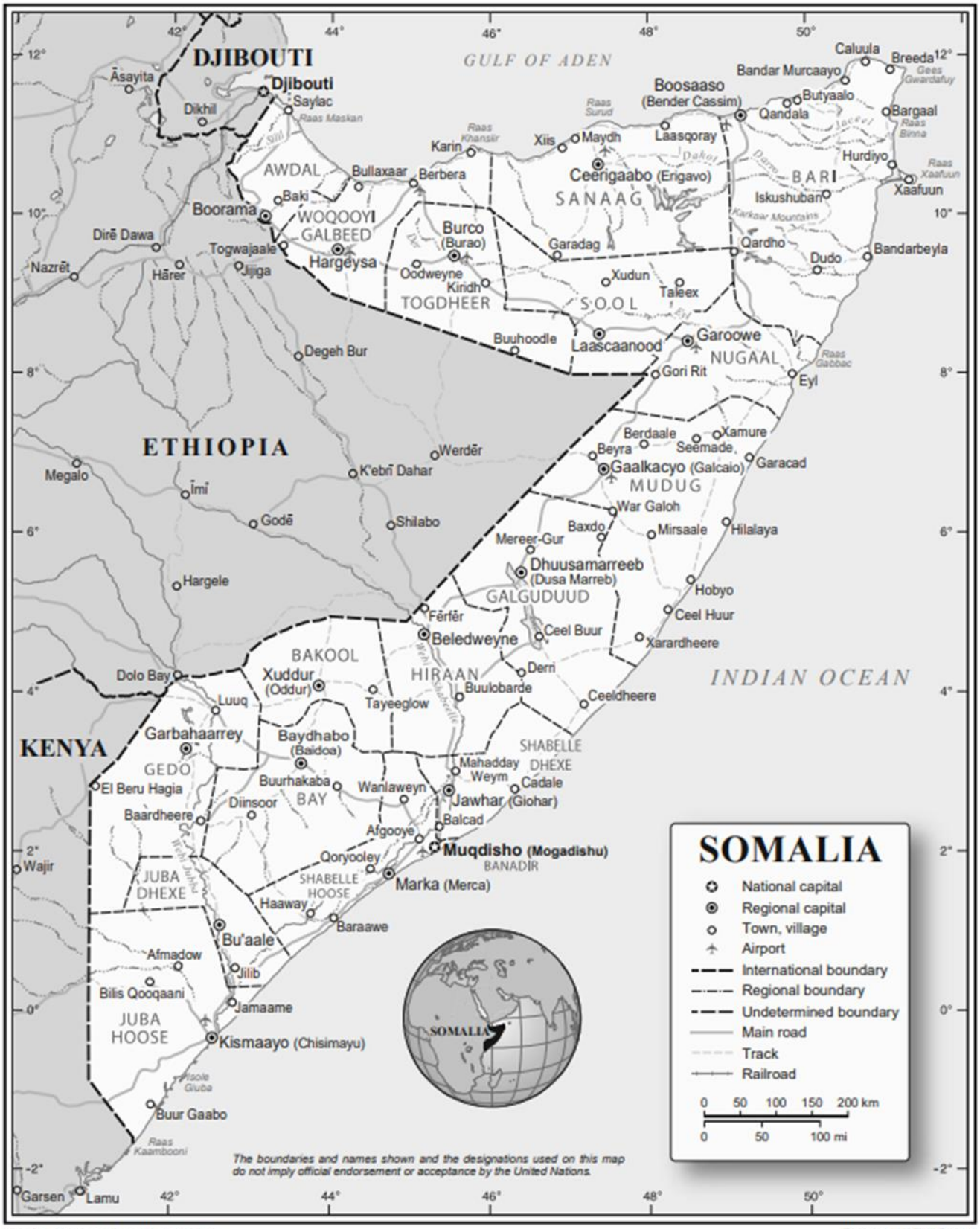
DJIBOUTI
GULF OF ADEN
ETHIOPIA
KENYA
INDIAN OCEAN
Djibouti
Saylac
Āsayita
Dikhil
Raas Maskan
Boosaaso (Bender Cassim)
Caluula
Breeda
Bandar Murcaayo
Gees Gwardafuy
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Raas Binna
Laasqoray
Raas Surud
Xiis
Maydh
Karin
Raas Khansiir
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
Iskushuban
Karkaar Mountains
AWDAL
Bullaxaar
Berbera
Baki
Boorama
WOQOOYI GALBEED
SANAAG
BARI
Dirē Dawa
Togwajaale
Hargeysa
Burco (Burao)
Oodweyne
Kiridh
Garadag
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Nazrēt
Hārer
Jijiga
TOGDHEER
Xudun
Taleex
S.O.O.L
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
NUGAAL
Raas Gaboc
Gori Rit
Eyl
Degeh Bur
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Garacad
Werdēr
K'ebrī Dahar
Gaalkacyo (Galcaio)
MUDUG
Megalo
Īmī
War Galoh
Godē
Shilabo
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
Hargele
Hobyo
GALGUDUUD
Fērfēr
Ceel Huur
Beledweyne
Ceel Buur
Xarardheere
BAKOOL
HIRAAN
Derri
Dolo Bay
Xuddur (Oddur)
Buulobarde
Ceeldheere
Tayeeglow
Luuq
Garbahaarrey
Baydhabo (Baidoa)
SHABELLE DHEXE
Mahadday Weym
Cadale
GEDO
El Beru Hagia
Buurhakaba
Wanlaweyn
Jawhar (Giohar)
BAY
Diinsoor
Baardheere
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Wajir
Qoryooley
JUBA DHEXE
SHABELLE HOOSE
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Raas Kaamboni
Garsen
Lamu
SOMALIA
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section